



الرباط في : 23 فبراير 2018 Rabat, le

بسم الله الرحمن الرحيم

بلاغ المجلس الوطني

اجتمع المجلس الوطني أيام 16 و 17 فبراير لمناقشة مجموعة من النقاط المدرجة في جدول الأعمال .

و قبل تدارس هاته النقاط هنا الأعضاء السيد الرئيس بانتخابه نائب رئيس المجالس الطبية الفرنكفونية هاته المهمة التي ستبوء المغرب بعد سنتين رئاسة هذا المجلس والتي هي تشريف لبلدنا العزيز.

وفي إطار الإخبار تم إعلام المجلس بانتخاب الكاتب العام للهيئة الوطنية أمينا عاما مساعدا لاتحاد الأطباء العرب .

وللتذكير فانه يوجد في غالبية دول العالم هيئة خاصة عهدت لها مسؤولية ضمان احترام الطبيب للمبادئ الأخلاقية والسلوكيات المشرفة للمهنة، والسهر على التطبيق السليم للممارسات الطبية، ومنع التجاوزات غير السليمة للأطباء، وضمان حقوق المرضى والأطباء على حد سواء، هاته الهيئة في المغرب تسمى الهيئة الوطنية للطببات والأطباء .

و نظرا لما تعرفه مهنة الطب من تشهير إعلامي من بعض المنابر الإعلامية فقد انكب المجلس الوطني عليها في جوانبها المضيئة والمظلمة، علما أن الموضوعية تتطلب الافتخار بالدرجة العالية التي تتمتع بها غالبية الصحف اليومية التي يسهر على إدارتها أناس يتمتعون بدرجة عالية من المسؤولية والمصداقية ويحترمون مهنتهم ودورهم الطبيعي في المجتمع ، غير أن البعض منها يمس الأطباء بالتعرض لمواضيع سطحية تؤثر على سمعة الوطن بأكمله من خلال تدمير سمعة مهنة حساسة تعد مرآة للتطور الذي يشهده المجتمع ، بل أكثر من هذا فان تطور المؤشرات الصحية اتي نتيجة التضحيات التي يقوم بها حاملوا الوزرة البيضاء الذين قدموا الغالي و النفيس خدمة لصحة هذا الوطن .

لكل ما سبق فقد قرر المجلس مراسلة كل من جمعية الناشرين والنقابة الوطنية للصحافة، وإن الملفات التي تضرب سمعة الأطباء هي في العمق ليست من خطأ الطبيب المغربي وإنما نتيجة تغثر تحيين التعريف الطبية التي حددت مدونة التغطية الصحية مدة تحيينها كل ثلاث سنوات ونصوص أخرى لم تخرج إلى الوجود.

وفي نفس الوقت ان ما تم ترويجه من بعض وسائل التواصل الاجتماعي و وسائل الإعلام من إخراج لصور المرضى من طرف بعض الأطباء فإن الهيئة الوطنية للطبيبات و الأطباء تذكر إن الأخلاقيات التي تسيج مهنة الطب تجعل الطبيب في كل ممارساته الطبية محكوما باحترام مرضاه في كل الجوانب المعنوية و الجسدية وكل ما يصاحب سرية الفحص الطبي، هاته المهام ذات الصبغة الإنسانية يحترمها جل الأطباء وإن خرقها من طرف القلة القليلة تعتبر نشازا عن التصرف العام الذي يحترمه جل الأطباء .

وقد قامت بهذا التذكير من أجل تذكير هاته القلة القليلة من الأطباء إلى احترام الأخلاقيات، وإدراكا من المجلس الوطني بخطورة المرحلة التي تمر بها مهنة الطب فقد شهدت مدونة أخلاقيات المقترحة في محتوياتها مجموعة من النصوص الجديدة لم تتطرق لها المدونة التي ترجع لمرحلة الحماية، آخذة بعين الاعتبار إزالة الشوائب ومصحوبة بتحديثها لكي تتماشى مع التغييرات الاجتماعية والتقدم الطبي .

لكن لا بد من استيعاب حقيقة أصبحت اليوم مقلقة للأطباء والمرضى على حد سواء فانه لا يمكن وقف الفوضى الحالية في ممارسة المهنة دون قيام السلطة الرقابية بدورها بحزم ومسؤولية، حتى لا ندع مجالا بتدخل القضاء .

وفي هذا الصدد تم فتح مناقشة مع مسؤولي القضاء بالمغرب من اجل التفكير في مراجعة بعض فصول القانون الجنائي و خاصة منه المادتين 433/432.

وأیضا تم التطرق إلى النسبة المتدنية لانخراط الأطباء وحثهم على القيام بدفع مستحققاتهم في إطار ما هو متعامل به قانونيا في جميع دول العالم(أنظر القانون المنظم 08-12) ورسالة تذكير للهيئة بنكهة قانونية في هذا الموضوع..

كما تمت برمجة تاريخ الجمعية العامة يوم 7 و 8 ابريل 2018 من مناقشة مشروع أخلاقيات المهنة الطبية الذي تمت مناقشته في هذا الاجتماع ومحاور أخرى.

وكذلك مناقشة البرنامج السنوي للتكوين وإمكانية تعديلات القانون الداخلي.

وتمت برمجة اليوم الوطني للطبيب الذي سيصادف الأسبوع الثاني من شهر سبتمبر.

وفي الأخير ان ما قامت به الهيئة في هاته الثلاث سنوات يعتبر عملا جبارا من اجل تدارك ما ضاع على الأطباء في الماضي ومن اجل تدارك المستقبل وبناء لحظة تاريخية جديدة يحظى فيها الطبيب بالكرامة و الاستقرار المهني كتتابع المراسيم التطبيقية للتغطية الصحية لأطباء القطاع الخاص وتقاعدهم وحث الجهات المسؤولة لإخراجها إلى حيز الوجود.

وتعلن الهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء أنها ستبقى مجندة لخدمة مهنة الطب وبكل يقظة وإدراك بمسؤوليتها التاريخية للدفاع عن المصالح المعنوية للأطباء ولمواجهة كل من تسول له نفسه المس بهاته المهنة وإنها ستصدر بلاغا مفصلا حول أشغال المجلس.

والسلام عليكم ورحمة الله.

رئيس المجلس الوطني
للهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء
الدكتور الحسين معوني

